غرائب السفاتج واوراق البنوك

لما ردّت الحكومة المصرية خمس مئة الف جنيه الى صندوق الدين بعد ان اختلستها منهُ لاسترجاع السودان اضطرّت ان تنقلها الى خزائنهِ بالمركبات لان ثقلها اكثر من اربعة آلاف كيلو غرام. وبالامس دفعت حكومة الصين الى حكومة اليابان ثمانية ملايين وربع مليون جنيه من الغرامة الحربية دفعة واحدة فلو دفعتها نقودًا ذهبية لاقتضى ان تحملها على اربع مئة واربعين جملاً ولاضطرت اليابان ان تنقلها في سفينة كبيرة الى اوربا لتدفعها ثمن البوارج والادوات الحربية التي كانت تصنعها فيها وتبقى مشغولة البال على السفينة ثلاثًا تغرق في اثناء الطريق. والمال غير ميسور لدى الحكومة الصينية وقد استدانتهُ من اوربا فلو انتظرت حتى تقبضهُ وتأتي بهِ الى بلادها وتأتيرهِ وتدفعهُ الى اليابان لمضت الايام والاعوام قبل ان يتم لها ذلك ولكنها لم تفعل هذا ولا ذاك بل دخل مندوب الصين ومندوب اليابان بنك انكلترا وامضى مندوب الصين سفتجة بالمبلغ المطلوب وسلمها الى مندوب اليابان فاخذها من يدهِ وردها الى البنك فانتقل المال من حساب الصين الى حساب اليابان في بنك انكلترا وانتقالهُ في ذلك البنك ولو بالاسم جعل لليابان الحق ان تنفقهُ كلهُ كما تشاء. هكذا تنقل الاموال الطائلة في طرفة عين فلا يتعب الدافع ولا القابض ولا يتحملان اقل مشقة

وقد يظن لاول وهلة ان هذا الاسلوب لدفع المال او تحويلهِ من زيد الى عمر حديث مثل اكثر المخترعات ولكن ليس الامر كذلك بل هو قديم جدًّا وقد استنبطهُ اهالي بابل واشور وعملوا بهِ منذ الفين وخمس مئة سنة كما ابنا في الاجزاء الماضية وكانت سفاتجهم ترسل الى مصر فيشترفها التجار ويدفعون قيمتها حالاً ولم تزل محفوظة بين الآثار القديمة الى هذا اليوم

وقد اشبعنا الكلام على السفاتج واوراق البنك في الاجزاء الماضية ونحن مقتصرون الآن على بعض الغرائب المتعلقة بها. من ذلك ان اوراق البنك التي يطول استعمالها وانتقالها من يد الى يد تحو عليها ميكروبات ضارّة فقد ورد ان كاتبًا في بنك فينّا كان يعدُّ بالاسن بعض اوراق البنك ويبل اصبعهُ بلسانهِ ليسهل عليهِ عدها فورم لسانهُ وشفاهُ في اليوم التالي ومات بعد ثلاثة ايام. فتلك الميكروبات السامّة التي كانت لاصقة بتلك الاوراق. لكن ضرر النقود الذهبية والفضية والنكيلية لا يقلُّ عن ضرر النقود الورقية من هذا القبيل فاذا وضع الانسان النقود في فيهِ او وضع اصابعهُ في فيهِ مرارًا بعد لمسها النقود فقد تكون العاقبة وخيمة عليهِ

واقدم اوراق البنك الموجودة الآن ورقة بنك صينية محفوظة في دار التحف البريطانية صدرت سنة ١٣٦٨ للميلاد في عهد الامبراطور هنغ وي

ومنهُ ان رؤساء الثورة الذين ينقصهم المال يعمدون الى اصدار اوراق مالية يعدون بدفع قيمتها متى استتب لهم الفوز فيقبلها الذين يصدقون دعوتهم ويثقون بنجاحهم كما فعل كسوث المجري فانهُ طبع اوراقاً مالية في بلاد الانكليز ووعد بدفع قيمتها هو وبلاد المجر . ورفع امبراطور النمسا دعواهُ على صاحب المطبعة التي طبعت تلك الاوراق مدعياً انهُ اقام حرباً عليهِ فحكم للامبراطور وأخذت احمال الاوراق من المطبعة الى بنك انكلترا وأحرقت فيهِ

واغرب من ذلك ان يزوّر الخصم اوراق خصمهِ المالية كما فعل نبوليون الاول فانهُ امر بتزوير اوراق البنك الانكليزية فزور الفرنسويون كثيراً منها . كأنهُ جرى على موجب القول القائل اذا انت لم تغلب فاغلب لانهُ لما عجز عن اجتياح البلاد الانكليزية امر بتزوير اوراقها لكي يبتز منها اموالها فاكتشف بنك انكلترا في العشر السنوات الاولى من هذا القرن اوراقاً مزورة قيمتها مئة الف جنيه

وكان المزورون الاقدمون ماهرين في صناعتهم ولم يكن بنك انكلترا فائزاً عليهم دائماً . يُحكى ان رجلاً نقاشاً اسمهُ رنسوم زوّر ورقة من ورق هذا البنك ودفعها الى رجل آخر فمضى بها هذا الى البنك فعرف البنك انها مزورة وابى دفع قيمتها فعاد الرجل على رنسوم وطلب منهُ قيمة الورقة فقال انهُ لا يدفع قيمتها الاَّ اذا ردَّت اليهِ فذهب الرجل الى المحكمة وامر القاضي ان يحضر رنسوم ورجل من قبل البنك فطلب رنسوم ان يرى الورقة فأُعطيت لهُ فوضعها في جيبهِ ودفع قيمتها فادَّعى البنك عليهِ انهُ زوّر اوراقهُ وحبسهُ فخرج من الحبس بضمان ورُفع دعوى أخرى على البنك مدَّعياً فيها ان الورقة صحيحة غير مزورة وان البنك حبسهُ بغير حق وابرز ورقة صحيحة مدعياً انها هي الورقة الاولى وعجز البنك عن اثبات دعواهُ فحُكم عليهِ بمئة جنيه تعويضاً لرنسوم لانهُ حبسهُ ولم يقدر ان يثبت عليهِ التزوير . لكن البنك تعلَّم من ذلك الحين ان يطبع كلمة " مزوَّرة " على كل ورقة مزوَّرة تعرض عليهِ حتى لا يقع في مثل ما وقع فيهِ حينئذٍ

ولما انشئت صناعة الفوتوغرافيا (التصوير الشمسي) كثر تزوير اوراق البنوك فصنع احد معامل الورق ورقاً اذا صُوِّر التصوير الشمسي ظهرت على الصورة كلمة " مزوَّر " بحروف كبيرة وهي غير ظاهرة في الورقة الاصلية فتعذَّر تقليدهُ بالفوتوغرافيا .

ويعتمد بنك انكلترا في منع التزوير او اكتشافهِ على نوع الورق الذي يستعملهُ فانهُ متين

جداً ثقل الورقة منه نحو ١٨ قمحة ولكنها تحمل نصف قنطار مصري لو علق بها قبل ان تتمزق . وعليه علامات شفافة يصعب تقليدها ومن قلّدها فعقابه الاشغال الشاقة . وهو يصدر اكثر من خمسين الف ورقة كل يوم متوسط قيمتها ٢٠ جنيهاً فقيمتها كلها مليون جنيه ومتوسط حياتها خمسة ايام او ستة فان كل ورقة ترد اليه يزيل الامضاء منها ويحفظ خمس سنوات ثم تحرق . وهو يحرق كل اربع مئة الف ورقة معاً في اتون خاص بذلك والدخان الصاعد من احتراقها يرش عليه الماء وهو صاعد لكي يتقي من السناج والغازات الضارة فيحرق كل مرة ما يساوي ثمانية ملايين من الجنيهات لو بقي في ايدي الناس لكنه يصنع غيره حالاً حتى لا تزيد قيمة الاوراق المتداولة ولا تنقص. ويقال انه احرق منذ خمسين سنة الى الآن ما قيمته خمسة عشر الف مليون من الجنيهات ومعلوم ان هذه القيمة عرفية فقط

وقد تتلف اوراق البنك ولا يبقى ظاهراً منها الا اثر يدل عليها فلا يمتنع البنك من دفعها ولكنه لا يحرقها بل يحفظها عنده والظاهر انه يخشى ان تكون مزورة فاذا كانت مزورة فلا بد من ان ترد اليه الورقة الصحيحة مع الزمان . مثال ذلك ان ورقة قيمتها خمسون جنيهاً حُرقت لما حُرقت مدينة شيكاغو لكن رمادها بقي دالاً عليها فقبلها ودفع قيمتها . ولاك طفل ورقة ومزقها باسنانه ثم جمعت قطعها وعرضت على البنك فقبلها ودفع قيمتها . وطمر بعضهم اوراقاً في الارض ومرّت عليها السنون فبليت ولم تكد تميز ثم عرضت على البنك فقبلها ودفع قيمتها. ومهما مرّ على اوراقه من الزمن لا يتأخر عن قبولها فقد أتي اليه بالامس بورقة صدرت منه منذ مئة واحدى عشرة سنة فقبلها حالاً

والغالب ان البنوك الاخرى لا تتلف اوراقها بل تتعامل بها مرة بعد اخرى الى ان تتلف من نفسها فتراها في ايدي الناس مسحة كأنها خرقة نجسة وجدّد لو كانت تقتدي كلها ببنك انكلترا من هذا القبيل فتتلف كل ورقة ترد اليها وتُصدر غيرها

ويصنع ورق البنوك الاميركية من القطن والكتان والحرير فتظهر فيه خيوط الحرير اذا طُبع . وفي ورق بنك فرنسا شعر يظهر جلياً اذا نقلت الصور الفوتوغرافية عنه فيستحيل تزويره بالفوتوغرافيا

وقد هبطت قيمة اوراق البنك الانكليزي سنة ١٨٠٦ حتى صارت قيمة الجنيه منها ١٦ شلناً وهبطت الاوراق الاميركية سنة ١٨٦٤ حتى صارت قيمة الريال منها ٣٨ سنتاً وهو اصلاً مئة سنت ولم تعد الى اصلها الا سنة ١٨٧٩ . ولكن اذا كان في البنك ذهب واوراق مضمونة بما يساوي الاوراق التي يصدرها فلا سبيل لانحطاط قيمتها مهما ساءت احوال البلاد